سياسة الخصوصية في مواقع الجامعات الحكومية السعودية على الإنترنت
دراسة تحليلية

*مها بنت دخيل الله الخثعمي**

ملخص

تناولت هذه الدراسة سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية؛ من حيث معرفة مدى توفرها على المواقع الإلكترونية، وكذلك الجوانب التي ركزت عليها، حيث تم تحليلها؛ ومن ثم المقارنة بينها. واستخدم المنهج التحليلي وقائمة المراجعة كأداة لجمع المعلومات عن الدراسة، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج، من أهمها:

أظهرت النتائج أن نسبة 52% فقط من إجمالي المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية البالغ عددها (25) جامعة توفر سياسة الخصوصية، في مقابل نسبة 36% من المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية لا يتوفر لديها سياسة خصوصية لمواقعها الإلكترونية.

بينت النتائج أن أبرز الجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية هي: ملفات تعريف الارتباط (Cookies)؛ حيث اشتملت عليه (8) سياسات خصوصية من إجمالي مجتمع الدراسة، ثم الروابط، وأمن المعلومات، وسياسات النشر، والمعلومات الخاصة إذ اشتمل على كل منها (4) سياسات خصوصية. ثم يليها إحصائيات زوار البوابة والمواقع التابعة لها، والتغيرات التي تطرأ على الموقع الإلكتروني وإخلاء المسؤولية، وفتح حساب في البوابة الإلكترونية للجامعة، وأخيراً حقوق الملكية الفكرية حيث ذكر كل منها في (3) سياسات للخصوصية.

في حين أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجامعات السعودية بمواقعها الإلكترونية عموماً، ووضع سياسات الخصوصية عليها خصوصاً، والوجوب على بقية الجامعات الحكومية السعودية التي لم توفر سياسات الخصوصية الخاصة بها على مواقعها الإلكترونية توفيرها في أقرب وقت ممكن؛ لأهميتها لكل من المستخدم والجامعة نفسها. بالإضافة إلى ضرورة مراجعة وتحديث سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية باستمرار، والإشارة إلى ذلك في بيان الخصوصية.

الكلمات الدالة: استخدام المعلومات، الجامعات السعودية، الرقابة المفروضة على الإنترنت، سياسة الاستخدام، سياسة الخصوصية، المواقع الإلكترونية.

المقدمة

نظراً للمصلحة العامة والمتطلبات التنظيمية للمواقع الإلكترونية أصبحت معظم الجهات المعنية بالأمر تنادي بضرورة وجود سياسة الخصوصية، وأن تكون موجودة في كل موقع إلكتروني. ومن خلال التجارب الشخصية للباحثة في الاطلاع على بيان سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات السعودية؛ تبين أن سياسة الخصوصية تهدف إلى توعية المستخدمين والزائرين للمواقع الإلكترونية وصفحات الإنترنت حول الممارسات والأعمال والأنشطة التي يقومون بها على المواقع الإلكترونية، وما يحق لهم وما يترتب عليهم من جراء هذا التصفح والاستخدام. وتعد سياسات الخصوصية وكأنها وثيقة اتفاق بين المستخدم والقائمين على إدارة الموقع الإلكتروني، وبناءً عليه يفترض أن تكون سياسة الخصوصية وافية وواضحة بحيث تشرح للمستخدم ما سيترتب عليه من أمور في حال أساء استخدام الموقع الذي يزوره، أو حتى بمجرد موافقته ودخوله إلى الموقع كجمع معلومات عن المستخدم ونحوه. وعلى الرغم من أن سياسات الخصوصية عموماً أصبحت متواجدة تقريباً في معظم المواقع الإلكترونية، إلا أنه يجب على هذه السياسات أن تدرَس وتحلل لمعرفة مدى كفاءتها، وهل تؤدي الغرض المنشود منها؟ وهل تخدم كلاً من الطرفين؛ المستخدم والشركات أو الجهات الواضعة لها؟ وكذلك يجري تحليلها من حيث المحتوى والجوانب التي تغطيها.

*قسم إدارة المعلومات، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية. تاريخ استلام البحث 2015/07/13، وتاريخ قبوله 2016/04/10.

©2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة ظهور جدل كثير حول سياسة الخصوصية وما يجب أن تكون عليه، حيث أصبحت المتطلبات الجديدة لسياسات الخصوصية أكثر تعقيداً وأشبه ما تكون بالعقود القانونية.

إن المؤسسات والمنظمات الحكومية من أكثر الجهات التي ينبغي أن تحرص على إيجاد سياسة الخصوصية على مواقعها الإلكترونية لاعتبارات كثيرة، كضمان الجدية في الاستخدام ونحوه. وقد وجدت الباحثة من خلال معايشتها للواقع أن الجامعات تعد أولى هذه الجهات الحكومية التي تحرص على توفير سياسة الخصوصية على صفحاتها الأساسية على الإنترنت؛ خصوصاً مع ازدياد حجم الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الجامعات لمنسوبيها من خلال الإنترنت، وكذلك ما يتطلبه التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد من ضرورة توفير كل خدماتها على الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية للجامعات، وكثرة الزوار لهذه الجامعات سواء كانوا طلاباً منتظمين، أو طلاباً في التعليم الإلكتروني، أو أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، وهذا يقتضي سرعة تلبية الخدمات التي تقدم لهم.

لذا كان على هذه المواقع إيجاد سياسة خاصة بالاستخدام والتعامل معها توضح الحقوق والواجبات لكل من المستخدم والزائر والجهة التي تملك هذا الموقع الإلكتروني. وهذه السياسات تختلف من موقع إلكتروني إلى آخر، ومن جهة إلى أخرى في الجوانب التي تتناولها أو تركز عليها.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لبحث سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، من حيث مدى توفرها، وسهولة الوصول إليها، والقضايا التي تناولتها، والجوانب التي ركزت عليها، حيث سيجري تحليلها، ومن ثم المقارنة بينها عموماً من جميع الجوانب المختلفة التي غطتها تلك السياسات من خلال استعراضها ثم التعليق على كل منها.

مشكلة الدراسة

انتشرت المواقع الإلكترونية للقطاعات والمؤسسات الحكومية على شبكة الإنترنت، ومنها القطاعات التعليمية كالجامعات، ومع ظهور التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد حرصت الجامعات السعودية أكثر من ذي قبل على إيجاد مساحات لها على شبكة الإنترنت للتواصل مع المجتمع الخارجي تواصلاً أسرع وأفضل منه بالطرق التقليدية، ومع ظهور هذه المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية على شبكة الإنترنت وانتشارها، ولضمان الاستخدام الأفضل لها والحصول على الهدف المنشود من إنشائها لجأت معظم الجامعات السعودية لوضع سياسة الخصوصية، أو سياسة الاستخدام لمواقعها، لتوضيح الحقوق والواجبات للمتصفح لهذه المواقع؛ أي ما له من حقوق وواجبات، وما يجب عليه منها، وذلك أسوة بما يطبق في جميع المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت في العالم.

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أنه لم يسبق أن وجدت دراسة تناولت سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية على شبكة الإنترنت لمعرفة القضايا والجوانب التي تناولتها تلك السياسات وتحليلها من حيث إمكانية الوصول إليها، وغيرها من القضايا المهمة.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى توفر سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، ومدى توفرها بوضوح، كما تسلط الضوء على أهم القضايا والجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، ومعرفة ما إذا كانت هذه المواقع الالكترونية تقوم بجمع معلومات عن المتصفحين لها، وما نوع هذه المعلومات.

ومن هذا المنطلق برزت مشكلة هذه الدراسة، ورأت الباحثة بناءها وتطويرها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دعت الباحثة لدراسة هذا الموضوع ومن أهمها:

- الاستجابة لنتائج العديد من الدراسات، وتوصيات المتخصصين؛ الذين يرون ضرورة تطوير المواقع الإلكترونية للجامعات، وضرورة وضع القوانين اللازمة لضمان جودة الاستخدام لها وحفظ حقوق كل من المستخدم والموقع الإلكتروني ذاته. وتعتبر سياسة الخصوصية وتوفرها على المواقع الإلكترونية من أهم وسائل تطويرها وتحسينها.
- قلة الدراسات العربية التي تناولت سياسات الخصوصية على المواقع الإلكترونية للجامعات عموماً، وعلى المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية خصوصاً.
- حداثة الموضوع، حيث تعد سياسة الخصوصية من المجالات البحثية الحديثة المرتبطة بالتطورات الخاصة بالمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

أسئلة الدراسة:

هناك مجموعة من الأسئلة تسعى الدراسة للوقوف على إجابات لها، وهي:

- ما مدى توفر سياسة الخصوصية في المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية ؟

- هل تتاح هذه السياسات بوضوح على المواقع؟
- هل سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية مكتوبة بوضوح؟
- من هي الجهة المسؤولة عن وضع سياسة الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية؟
- ما أهم القضايا والجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية ؟
- هل تجمع المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية معلومات عن المتصفحين لها؟
- هل تحدّث سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية إذا دعت الحاجة إلى ذلك؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- التعرف بمدى توفر سياسة الخصوصية في المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية.
- التعرف بمدى وضوح السياسات على الموقع.
- التعرف بمدى وضوح كتابة سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية.
- التعرف بالجهة المسؤولة عن وضع سياسة الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية.
- التعرف بأهم القضايا والجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية.
- التعرف بمدى جمع المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية معلومات عن المتصفحين لها.
- التعرف بمدى تحديث سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الجانب النظري فيها، إذ تعد من أوائل الدراسات التي تتناول سياسة الخصوصية في المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية؛ من حيث المجالات التي تناولتها تلك السياسات، وتحليلها والمقارنة بينها، وتأمل الباحثة أن تثري هذه الدراسة الرصيد المعرفي في مجالها، وأن تفتح المجال أمام دراسات مستقبلية، وفي مجال إدارة المعرفة عموماً، والمحتوى الرقمي يعتبر ما كتب عن المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية قليلاً، إضافة إلى أن البحوث التطبيقية في هذا المجال قليلة أيضاً، خصوصاً أن موضوع سياسة الخصوصية للمواقع الإلكترونية من الموضوعات الحديثة التي تسعى الجهات والمؤسسات إلى ضرورة توفيرها لضمان الاستخدام الأفضل والأمثل من كل من طرفي المعادلة:المستفيد وإدارة الموقع لمواقع الإنترنت، وخصوصاً الحكومية منها كالتي تخدم قطاعات التعليم ونحوه، لذا تأمل الباحثة أن تسد هذه الدراسة الثغرة الموجودة في هذا الجانب.

أما الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة، فتتمثل في دراسة سياسات الخصوصية في المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية ومقارنتها، والخروج بنتائج حول هذه السياسات؛ وعلى ضوئها تخرج الباحثة بتوصيات تسهم إن شاء الله في تطوير وتجويد هذه السياسات.

ويمكن عدّ هذه الدراسة_ أيضاً_ فرصة لزيادة الوعي لدى مستخدمي المواقع الالكترونية عموماً، والمواقع الإلكترونية للجامعات خصوصاً، ولفت انتباههم إلى ضرورة الاطلاع على سياسات الخصوصية في المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت التي يستخدمونها؛ حتى يعرفوا الضمانات التي قدمتها لهم لحماية خصوصيتهم (دسوقي، 2009،51م).

كما يؤمَّل أن تمثل هذه الدراسة نواةً لخطة إستراتيجية كبرى لتطوير المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، وتطوير سياسات الخصوصية فيها.

مصطلحات الدراسة

- سياسة الخصوصية Privacy policy: هو بيان يدرج على المواقع الإلكترونية، ويتضمن مجموعة من البنود التي توضح وتكشف عن سياسة الاستخدام لهذه المواقع، والشروط الواجب مراعاتها عند التصفح.

- المواقع الإلكترونية websites: هي مواقع على شبكة الإنترنت تحتوي على مجموعة من الصفحات المترابطة والخدمات الموجهة إلى شريحة من المتصفحين والزوار. وتتنوع الخدمات المقدمة حسب الفئة التي تخدمها هذه المواقع والجهة التي تتبعها.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية (البعد الموضوعي):

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة الحالية في دراسة سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، ومعرفة القضايا والجوانب التي تناولتها هذه السياسات.

الحدود الزمنية (البعد الزمني):

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، فقد أعدت الدراسة خلال العام الدراسي 1435هـ / 2014م.

الحدود المكانية (البعد المكاني):

تتمثل الحدود المكانية في سياسة الخصوصية للمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت للجامعات الحكومية السعودية داخل المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة

كان الهدف الرئيس من الدراسة التعرف على سياسة الخصوصية في المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية؛ من حيث مدى توفرها، وسهولة الوصول إليها، والقضايا التي تناولتها، والجوانب التي ركزت عليها، حيث حُللتْ، ومن ثم قورن بينها من جميع الجوانب التي غطتها تلك السياسات.

واستخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، وذلك لمعرفة ما تضمنته سياسات الخصوصية في المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، وقورن بين هذه السياسات أثناء التحليل لها، وقد استخدمت الدراسة هذا المنهج باعتباره من أنسب المناهج لإجراء هذه الدراسة.

وكانت الأداة قائمة مراجعة أُعدت لدراسة محتوى سياسات الخصوصية و"بيان الخصوصية"هو ما ستطبق عليه الأداة. ودُعم ذلك بإجراء مقابلات هاتفية مع مسؤولي المواقع للحصول على بيانات تعين في الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التفصيلية التي تخص إدارة الموقع وجانب الخصوصية فيه، في الحالات التي دعت الحاجة إلى لذلك.

مجتمع وعينة الدراسة:

شملت الدراسة جميع سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية على شبكة الإنترنت. ولم تختر الدراسة عينة وتهمل الباقي، بل شملت جميع سياسات الخصوصية للجامعات الحكومية السعودية، والبالغ عددها (25) جامعة.والقائمة التالية توضح مجتمع الدراسة الحالية.

قائمة بأسماء المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية (مجتمع الدراسة)

م	اسم الجامعة	عنوان الموقع الإلكتروني
1	الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	http://www.iu.edu.sa
2	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	http://www.imamu.edu.sa
3	جامعة الأمير سلمان بالخرج	http://www.sau.edu.sa/
4	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	http://www.pnu.edu.sa
5	جامعة الباحة	http://portal.bu.edu.sa
6	جامعة الجوف	http://www.ju.edu.sa
7	جامعة الحدود الشمالية	http://www.nbu.edu.sa
8	جامعة الدمام	http://ud.edu.sa
9	الجامعة السعودية الإلكترونية	http://seu.edu.sa/
10	جامعة الطائف	http://www.tu.edu.sa/
11	جامعة القصيم	http://www.qu.edu.sa
12	جامعة المجمعة	http://mu.edu.sa/
13	جامعة الملك خالد	http://portal.kku.edu.sa/
14	جامعة الملك سعود	http://ksu.edu.sa
15	جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	http://www.ksau-hs.edu.sa
16	جامعة الملك عبد العزيز	http://www.kau.edu.sa/
17	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	http://www.kfupm.edu.sa
18	جامعة الملك فيصل	http://www.kfu.edu.sa
19	جامعة أم القرى	http://uqu.edu.sa/

20	جامعة تبوك	http://www.ut.edu.sa
21	جامعة جازان	http://www.jazanu.edu.sa
22	جامعة حائل	http://www.uoh.edu.sa
23	جامعة شقراء	http://su.edu.sa
24	جامعة طيبة	http://www.taibahu.edu.sa/
25	جامعة نجران	http://portal.nu.edu.sa

الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

بدأت مؤخراً الكتابات حول سياسة الخصوصية على الإنترنت ومدى جدواها، والمخاوف التي تساور مستخدمي الإنترنت حيال هذه الخصوصية، وعما إذا كان هناك انتهاك لخصوصياتهم وجمع معلومات عنهم أثناء التصفح للمواقع الإلكترونية على الإنترنت. بالإضافة إلى كون بعض المتصفحين قد يجد صعوبة في فهم السياسات المكتوبة بشكل واضح، إما لكونها قد كتبت بطريقة غير واضحة، أو لأنها تناسب مستوى تعليميّاً معيناً لفهمها، أو لأنها تحتاج إلى وقت أطول للقراءة. وهل هذه السياسات توضع على الموقع الإلكتروني بوضوح بحيث يراها المستخدم حال دخوله إلى الموقع، أو أنها غير واضحة؟ وهذا كله حين ترى المؤسسات والجهات التي تضع سياسة الخصوصية على بوابتها الإلكترونية أن هذه السياسة عبارة عن ميثاق متفق عليه بين إدارة هذه البوابة والزائر والمتصفح لها لضمان حقوق كل منهما.

ما المقصود بسياسة الخصوصية

تناولت بعض المواقع على الإنترنت كالقواميس والموسوعات الإلكترونية موضوع سياسة الخصوصية من حيث تعريفها وتوضيح معناها والمقصود بها؛ حيث ذكر قاموس الأعمال الإلكتروني Business Dictionary تعريفاً لسياسة الخصوصية حيث قال إنها" بيان تنشره أو تعلنه الشركة أو الموقع الإلكتروني عن سياسة الاستخدام الخاصة به، وعادة ما يكون حول جمع المعلومات عن الزائرين، وعما إذا كان يحتفظ بها على أنها سرية، أو يتم بيعها أو تشاركها مع آخرين (Business Dictionary, 2013).

وهناك موقع الكتروني آخر عرف سياسة الخصوصية بأنها: عبارة عن وثيقة تشرح كيفية تعامل المنظمة مع المعلومات التي تجمع من المتصفحين، والعملاء، والموظفين خلال قيامهم بالعمليات والتصفح على موقعها الإلكتروني (Whatls.com,2013)

في حين أيضا عرفتها موسوعة التقنية Techpedia وقالت إن سياسة الخصوصية في سياق تكنولوجيا المعلومات هي: وثيقة تقول للقراء كيف يمكن للتقنية أو أي منتج أو خدمة أخرى أن تستخدم المعلومات الشخصية الخاصة بهم. والآن غالباً ما تستخدم سياسة الخصوصية في مجال تقنيات المعلومات، وذلك لأن العديد من المنتجات وأنظمة تقنية المعلومات تجمع وتستخدم المعلومات الشخصية من المستخدمين بالعديد من الطرق المختلفة (Techpedia, 2013).

ويلاحظ أن التعريفات جميعها مختصرة وغير شاملة حيث ركزت على أن سياسة الخصوصية ما هي إلا توضيح للمتصفح حول ما يجري لمعلوماته الشخصية، وكيف تستخدم بعد جمعها. في حين أن المطلع على بيانات الخصوصية للمواقع الإلكترونية بمختلف جهاتها ومؤسساتها التي أنشأتها خاصة كانت أو عامة حكومية أو غيره يجد أنها تتناول أموراً عدة، المعلومات الشخصية جزء منها.

ويمكن أن نعرف سياسة الخصوصية من خلال هذه الدراسة أنها: وثيقة قانونية تحتوي على مجموعة من القواعد والتعليمات الملزمة بين المتصفح والجهة الإدارية للموقع الإلكتروني حول طريقة وشروط الاستخدام للموقع الإلكتروني، وما سيترتب على هذا الاستخدام من قبل الطرفين في حال الالتزام بهذه القواعد والتعليمات أو الإخلال بها.

القواعد والتعليمات التي تركز عليها سياسات الخصوصية

يشرح بيان سياسة الخصوصية ويوضح لجميع الزائرين ومرتادي المواقع الإلكترونية شروط استخدامهم لهذه المواقع، من حيث ضرورة الالتزام بكل ما يصدر فيها من بنود كعدم العبث ومحاولة انتهاك الخصوصيات لأطراف أخرى في الموقع، أو محاولة التخريب، أو إضافة أي محتوى لا يتناسب مع اتجاهات وأهداف الموقع الإلكتروني، ولذا فإن معظم بنود سياسات الخصوصية تركز على قضايا تضمن الاتفاق بين الطرفين (المتصفح/ الزائر) والمؤسسة التي يتبعها الموقع

الإلكتروني على الالتزام بأمور عدة تضمن ما سبق ذكره. وسنتطرق هنا لأبرز القواعد والتعليمات والقضايا التي غالباً ما تتضمنها سياسات الخصوصية ومنها:

فتح حساب في البوابة الإلكترونية أو الموقع الإلكتروني: تبين الجهة المعنية بالموقع الإلكتروني من خلال بيان الخصوصية لموقعها الإلكتروني طريقة وأسلوب فتح حساب فيه، والخدمات التي يمكن للمتصفح أو زائر الموقع الحصول عليها في حال فتح حساب في الموقع الإلكتروني.

ملفات تعريف الارتباط (Cookies): اغلب السياسات تشير وتصرح للمتصفح بأنها تستخدم ملفات تعريف الارتباط، وتشرح له سبب استخدامها، وكيف يمكن للمستخدم رفضها.

المعلومات الشخصية: هذا البند تحديداً من أهم البنود والجوانب التي يجب أن تتضمنه أي سياسة للخصوصية، بل إن البعض من سياسات الخصوصية تعتبر هذا الجانب أهم جانب، وهو الأساس الذي تبنى وتوجد لأجله سياسة الخصوصية. وغالباً ما يوضح في هذا الجانب ما إذا كان الموقع الإلكتروني يجمع معلومات عن المتصفحين أو لا، وفي حال تجميع معلومات عنهم؛ ما نوع هذه المعلومات؟ وما الهدف والدافع وراء جمعها؟ وما المدة التي تحفظ له المعلومات؟ وهل هذا الموقع الإلكتروني يتشارك هذه المعلومات مع جهات أخرى أو لا؟ وجميع هذه الأمور ينبغي أن توضح الخصوصية من خلال البيان وضوحاً كاملاً لا لبس فيه حتى يتبين للمتصفح مدى خصوصية معلوماته وإمكانية الحفاظ عليها.

أمن المعلومات: يعتبر جانب أمن المعلومات من الجوانب التي ينبغي أن تتضمنها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية وصفحات الإنترنت، كون هذا الجانب – تحديداً– هو الجانب الذي تبين فيه المواقع الإلكترونية مدى الأمن ومستوى الحفاظ على معلومات المتصفحين والزائرين، وعدم انتهاك خصوصياتهم بتسريب معلوماتهم الشخصية، بالإضافة إلى أنها في هذا الجانب تبين لهم الطريقة والإجراءات الأمنية التي تتبعها للحفاظ على بياناتهم.

حقوق الملكية الفكرية وسياسات النشر ومراعاة قواعد اللغة المكتوبة: هذا الجانب من الجوانب المهمة التي يجري تناولها خلال سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية،حيث يجري من خلاله الاتفاق بين الطرفين (المتصفح/ والموقع الإلكتروني) على القواعد والتعليمات المنظمة لهذا الجانب، كضرورة مراعاة حقوق الملكية الفكرية، وإثبات الحق لأصحابه عند الكتابة أو النقل أو وضع صورة، وتوضيح أسلوب الكتابة، والقواعد اللازم إتباعها في الكتابة والتدوين في الموقع الإلكتروني، والشروط المفترض توافرها في المحتوى المكتوب، وأن يكون محتوى ملائماً يتناسب مع توجهات الجهة المسؤولة عن الموقع، والبلد نفسه.

عموماً تعد هذه – تقريباً– أبرز الجوانب والقواعد والتعليمات العامة التي غالباً ما تركز عليها وتتضمنها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية، وقد تختلف هذه الجوانب من موقع إلكتروني لآخر، وذلك حسب التوجه والحاجة لكل موقع، والخدمات التي يقدمها.

الدراسات العلمية السابقة

الهدف الذي كانت من أجله هذه الدراسة، هو دراسة سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، ومدى توفرها على المواقع الإلكترونية للجامعات مجتمع الدراسة، وكجزء من متطلبات هذه الدراسة روجع الإنتاج الفكري لحصر الدراسات العلمية التي لها علاقة بالموضوع الحالي للدراسة، وللأسف تبين بعد مراجعة الإنتاج الفكري المتعلق بالموضوع أن هناك ندرة في الدراسات؛ سواء العربية أو الأجنبية، وتعذر الحصول على دراسات مرتبطة بالموضوع إلا القليل. ولم يوقف على دراسات تناولت سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية على نحو صريح ومباشر، إلا أن هناك دراسات تناولت الخصوصية نفسها من جوانب مختلفة عما سعت إليه الدراسة الحالية. وعُرض ما وُقف عليه من دراسات عربية وأجنبية مرتبة حسب حداثتها.

فمن الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع سياسات الخصوصية على المواقع الإلكترونية دراسة أعدها كل من AL- Jamal و Abu- Shanab عام (2015م)، وكانت الدراسة بعنوان" سياسة الخصوصية على المواقع الحكومية الإلكترونية: قائمة مراجعة مقترحة. وهذه الدراسة سعت إلى تطوير قائمة مراجعة لتقييم وقياس مدى التزام المواقع الحكومية الإلكترونية على شبكة الإنترنت بتوفير سياسة الخصوصية ومدى حرصها عليها، ومعرفة العوامل المرتبطة بجودة سياسة الخصوصية على المواقع الحكومية الإلكترونية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الإنتاج الفكري المنشور حول هذا الأمر. واختيار مجموعة من البلدان وتقييم مواقعها الحكومية الإلكترونية من خلال قائمة مراجعة محددة. وقد تبين من الدراسة أن طبيعة التفاعل مع المواقع الإلكترونية واستخدامها يطلب من المتصفحين والمستخدمين لها تقديم معلومات عنهم، بالإضافة إلى أنهم لا يعلمون إلى أيّ مدى تكون معلوماتهم آمنة ومحمية. وكذلك تبين أن توفر هذه المعلومات على شبكة

الانترنت يثير العديد من المخاوف بالنسبة للمتصفحين. لذا اقترحت الدراسة وأوصت بضرورة أن تتوفر سياسة خصوصية للمواقع الحكومية الإلكترونية لحماية خصوصية المتصفحين لها.

دراسة أخرى قام بإعدادها كل من مسكاتو Moscato وآلتشيلر Altschuller، ومسكاتوا Moscato عام (2013م)، سياسة الخصوصية على المواقع الإلكترونية للبنوك العالمية: هل الثقافة مهمة؟ هذه الدراسة دراسة عالمية لفحص وتحليل سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للبنوك العالمية على شبكة الإنترنت، وشملت الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، وأمريكا الجنوبية، واليابان، واستراليا، وأفريقيا، والصين. وتبين من الدراسة أن ثلثي البنوك العالمية _تقريباً_ لديها بيانات منفصلة للأمن والخصوصية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى أن هناك تبايناً طفيفاً بين هذه الدول فيما يتعلق ببيانات الخصوصية الموجودة على المواقع الإلكترونية لبنوكها على شبكة الإنترنت.

دراسة قام بإعدادها كل من الحمود وشافي Shafi و Al homodعام (2012م). بعنوان"سياسة الخصوصية في المواقع الإلكترونية الحكومية:دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. كان الهدف من هذه الدراسة معرفة ما إذا كانت تتوفر سياسة خصوصية في المواقع الإلكترونية الحكومية السعودية، وطبقت الدراسة على المواقع الإلكترونية الحكومية، والبالغ عددها (54) موقعاً إلكترونيًا. استخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى؛ وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 28% فقط من المواقع الإلكترونية الحكومية يوجد لديها سياسة الخصوصية، أما بقية المواقع فلا يتوفر لها ذلك.

وفي دراسة أخرى أعدها كل من مارتينو Martino وسيفلا Savla عام (2012م) لتحليل سياسات الخصوصية للشبكات الاجتماعية الصحية. وسعت الدراسة لمعرفة مدى توافق سياسة الخصوصية على الشبكات الاجتماعية الصحية مع مبادئ الاستخدام العادل للمعلومات Fair Information Practice(FIP). وطبقت الدراسة على (35) شبكة اجتماعية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. واستخدم المنهج المسحي لمعرفة اراء المستخدمين للإنترنت، ومنهج تحليل المحتوى لتحليل محتوى سياسات الخصوصية للشبكات الاجتماعية الصحية عينة الدراسة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن 9% من عينة الدراسة لا تتوفر فيها سياسة الخصوصية، و26% فقط من عينة الدراسة جاءت سياسة الخصوصية فيها متطابقة مع مبادئ الاستخدام العادل للمعلومات.

في دراسة أخرى أعدتها دسوقي عام (2009م) عن سياسة الخصوصية في محركات البحث؛ هدفت الدراسة إلى معرفة القضايا التي عالجتها سياسة الخصوصية في محركات البحث، وطبقت الدراسة على (10) محركات بحث وهي عينة من محركات البحث العربية والأجنبية، واستخدم منهج تحليل المضمون، والمنهج المقارن، وكانت الأداة الأساسية المستخدمة هي" البيان الكامل لسياسات الخصوصية " الموجود على مواقع محركات البحث "عينة الدراسة". ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن محركات البحث لديها القدرة على جمع كم هائل من المعلومات عن مستخدميها، وهناك أسباب كثيرة ومتنوعة عن الأسباب التي تقف وراء جمع محركات البحث معلومات عن المستخدمين، منها: تخصيص المحتوى والإعلانات، وتشغيل وتطوير المواقع والخدمات والمنتجات والعروض التي يوفرها المحرك. ولم تراع الحد الأدنى من المعايير التي وضعها قانون حماية خصوصية صغار السن على الإنترنت، وتبين أن سياسة الخصوصية في محركات البحث العربية أضعف بكثير عنها في محركات البحث الأجنبية.

وفي دراسة مماثلة للدراسة الحالية - إلا أنها طبقت على مواقع البلدية الإلكترونية وهي دراسة أعدتها شول Schuele عام (2005م)- حُلل بيان سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للبلديات على الإنترنت، لمعرفة إلى أي مدى تحافظ على خصوصية الزائرين لها أو المتعاملين معها، وطبقت الدراسة على المواقع الإلكترونية لأكبر (100) مدينة في أمريكا، واستخدم منهج تحليل المحتوى، وقد خرجت الدراسة بأن 60% فقط من المواقع الإلكترونية المدروسة توفر سياسة الخصوصية، وأن بعض المواقع الإلكترونية ضعيفة فيما يتعلق بسياسة الخصوصية.

ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت سياسة الخصوصية دراسة كل من بوتس وجنسن Jensen, Potts عام (2004م) والتي كانت بعنوان"سياسات الخصوصية كأدوات لصنع القرار: تقييم بيان سياسة الخصوصية على الإنترنت". وقد قامت الدراسة بتحليل (64) سياسة خصوصية للمواقع الإلكترونية للرعاية الصحية في أمريكا، من حيث إمكانية الوصول إليها، ووضوح الكتابة والمحتوى وتطورها مع مرور الوقت، ودراسة مدى نجاح هذه السياسات في تلبية احتياجات المستخدم، وكيف يمكن تطويرها للأفضل، وقد استخدم منهج تحليل المحتوى. توصل الباحثان إلى أن نسبة 77% من المواقع الإلكترونية يتوفر لديها سياسة الخصوصية لضمان الاستخدام الأمثل أثناء التصفح، وتبين أن سياسة الخصوصية تختلف من

موقع لآخر في الجوانب التي يجري التركيز عليها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

– من استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها في الغالب ركزت على دراسة سياسة الخصوصية من حيث مدى توفرها، ومدى محافظتها على خصوصيات الزائرين عموماً أو في نطاق معين أو دولة معينة.

وتشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في محاولة التعرف بمدى توفر سياسات الخصوصية على المواقع الإلكترونية، ومدى وضوحها، والمعلومات التي تجمعها عن المتصفحين. لكنها تنفرد في أنها تدرس سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، ومدى توفرها، ومعرفة الجوانب والقضايا التي ركزت عليها، والمقارنة بينها.

– على الرغم من أهمية سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية عموماً وللجامعات السعودية خصوصاً إلا أنه يلاحظ عدم وجود الدراسات المنشورة التي تناولت سياسات الخصوصية للجامعات الحكومية السعودية على الإنترنت، وهو الأمر الذي تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عنه ودراسته بما يسهم في إضافة تراكم معرفي جديد.

– وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة المناسب وهو منهج تحليل المحتوى، وكذلك في بناء أداة البحث التي تتلاءم مع الدراسة الحالية، وربط نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة ما أمكن.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تم في هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات التي جُمعت، واستخلاص النتائج وتفسيرها والتعليق عليها. وقد هدفت الدراسة الحالية إلى تناول الوقوف على سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، والجدول (1) يوضح لنا مجتمع الدراسة.

الجدول (1)

مجتمع الدراسة

م	اسم الجامعة	سياسة الخصوصية			عنوان الموقع الإلكتروني
		تتوفر	لا تتوفر	تحت الإنشاء	
1	الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة			√	http://www.iu.edu.sa
2	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	√			http://www.imamu.edu.sa
3	جامعة الأمير سلمان بالخرج	√			http://www.sau.edu.sa/
4	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	√			http://www.pnu.edu.sa
5	جامعة الباحة		√		http://portal.bu.edu.sa
6	جامعة الجوف			√	http://www.ju.edu.sa
7	جامعة الحدود الشمالية		√		http://www.nbu.edu.sa
8	جامعة الدمام		√		http://ud.edu.sa
9	الجامعة السعودية الإلكترونية		√		http://seu.edu.sa/
10	جامعة الطائف	√			http://www.tu.edu.sa/
11	جامعة القصيم	√			http://www.qu.edu.sa
12	جامعة المجمعة	√			http://mu.edu.sa/
13	جامعة الملك خالد	√			http://portal.kku.edu.sa/
14	جامعة الملك سعود	√			http://ksu.edu.sa
15	جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية		√		http://www.ksau-hs.edu.sa
16	جامعة الملك عبد العزيز	√			http://www.kau.edu.sa/
17	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	√			http://www.kfupm.edu.sa
18	جامعة الملك فيصل		√		http://www.kfu.edu.sa
19	جامعة أم القرى		√		http://uqu.edu.sa/

20	جامعة تبوك		√		http://www.ut.edu.sa
21	جامعة جازان	√			http://www.jazanu.edu.sa
22	جامعة حائل			√	http://www.uoh.edu.sa
23	جامعة شقراء	√			http://su.edu.sa
24	جامعة طيبة	√			http://www.taibahu.edu.sa/
25	جامعة نجران		√		http://portal.nu.edu.sa
المجموع الكلي: 25		13	9	3	

يتضح من الجدول (1) أن ما عدده (13) فقط من إجمالي المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية البالغ عددها (25) جامعة توفر سياسة الخصوصية لها، وذلك بنسبة 52%، في حين أن (9) من المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية بنسبة 36% اتضح أن سياسة الخصوصية لها لا تتوفر لديها لأنها لا تزال تحت الإنشاء. وهذا قد يعود لكون موضوع سياسة الخصوصية من الموضوعات الحديثة التي ظهرت حديثاً مع نشوء المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى كون بعض الجامعات الحكومية السعودية حديثة النشأة ولا تزال في بداية تأسيسها، في حين أن هناك (3) من المواقع الإلكترونية بنسبة 12% تبين أنه لا يتوفر لديها سياسة للخصوصية على مواقعها الإلكترونية مطلقاً، وقد يعود هذا أيضاً للأسباب السابقة الذكر. وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة الحمودAL homod وشافي Shafi عام 2012م، والتي تقول إن ما نسبته 28% فقط من المواقع الإلكترونية الحكومية التي طبقت عليها الدراسة يوجد لديها سياسة الخصوصية، أما بقية المواقع فلا يتوفر لها سياسة الخصوصية، وتتفق كذلك مع دراسة مارتينو Martino وسيفلا Savla عام 2012م، والتي توصلت إلى نفس النتيجة، وهي أن ما نسبته 9% من عينة الدراسة لا تتوفر لها سياسة الخصوصية. وبناءً على ما ورد في الجدول (1) من نتائج يكون مجتمع الدراسة الحالية مكوناً من (13) موقعاً إلكترونياً وهي المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية التي توفر سياسات الخصوصية بها. وبالتالي فإن تحليل السياسات سيقتصر على الجامعات التي توفر سياسة الخصوصية لمواقعها الإلكترونية وهي 13 جامعة.

توفر سياسة الخصوصية على الموقع الإلكتروني بوضوح:

نص قانون كاليفورنيا لحماية الخصوصية على الإنترنت California Online Protection على ضرورة توفر الإعلان عن سياسة الخصوصية بوضوح على المواقع الإلكترونية، ومن الأمور التي أوصى بها في هذا الشأن أن تكون سياسة الخصوصية موجودة على الصفحة الرئيسية (دسوقي، 2009م). ويكشف لنا الجدول رقم 2 ما يتعلق بهذا الجانب بالنسبة لسياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية.

الجدول (2)

هل سياسة الخصوصية تتوفر على الموقع بوضوح

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	9	%69
لا	3	%23
إلى حد ما	1	%7,6
المجموع	**13**	**%100**

يتضح من الجدول (2) أن هناك 9 من المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية بنسبة 84,6% من إجمالي مجتمع الدراسة تتوفر سياسة الخصوصية لها على الموقع بوضوح، حيث توفرت مباشرة على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني، وتلك هي الفئة الأكثر من مجتمع الدراسة، بينما نجد أن 3 مواقع الكترونية بنسبة 23% سياسات الخصوصية لها لم تتوفر على الموقع بوضوح حيث لم تكن موجودة على الصفحة الرئيسة، وهذا قد يكون خللاً أو عدم جودة في تصميم الموقع حيث من وجهة نظري توفر سياسة الخصوصية بوضوح على الصفحة الرئيسية يدل على الجودة في التصميم. في حين أن موقعاً واحداً (1) منهم بنسبة 7,6% من إجمالي مجتمع الدراسة كانت سياسة الخصوصية تتوفر فيه إلى حد ما على الموقع بوضوح؛ حيث توفر رابط على الصفحة الرئيسية يشير إلى سياسة الخصوصية، لكنه لم يكن بارزاً بل يشير إلى رابط آخر يحتوي على ملف ببيان الخصوصية، وكان من الأفضل وضعه على الصفحة الرئيسية وتمييزه بخط واضح كبير حتى ينتبه له الزائر مباشرة.

كتابة سياسة الخصوصية بوضوح على الموقع الإلكتروني:

يفضل أن تتوفر سياسة الخصوصية للمواقع الإلكترونية

عموماً والمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية خصوصاً بوضوح على الصفحة الأولى من الموقع، وأن تكون كلمة الخصوصية مكتوبة بخط واضح، حتى يتسنى للمتصفح الانتباه لها مباشرة وتمييزها للاطلاع عليها قبل استخدامه وتصفحه للموقع. والجدول (3) يبين مدى التزام سياسات الخصوصية في مجتمع الدراسة بهذا.

الجدول (3)

هل سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني مكتوبة بوضوح

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	13	%100
لا	0	%0
المجموع	**13**	**%100**

يكشف الجدول (3) أن جميع سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية البالغ عددهم (13) موقعاً إلكترونياً مكتوبة بوضوح بنسبة 100%، حيث عرضت جميعها بيان الخصوصية مكتوباً بخط واضح، وخال من الأخطاء الإملائية، وبصياغة سليمة.

اللغة التي تتاح بها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية:

من خلال تحليل سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية اتضح أن البعض منها يتيح سياسة الخصوصية باللغة العربية، وهناك من يتيحها باللغتين العربية والإنجليزية، وهناك من يتيحها بلغة واحدة فقط إما عربية أو إنجليزية. والجدول (4) يكشف لنا هذا الجانب بالنسبة لمجتمع الدراسة.

الجدول (4)

ما اللغة التي تتاح بها سياسة الخصوصية

البيان	التكرار	النسبة %
تتاح باللغة العربية	11	%84.6
تتاح باللغتين العربية والإنجليزية معاً	2	%15
تتاح باللغة الإنجليزية	0	%0
المجموع	**13**	**%100**

كشف الجدول (4) أن (11) موقع إلكتروني بنسبة 84,6% من إجمالي مجتمع الدراسة اللغة التي تتاح سياسة الخصوصية بها هي اللغة العربية وهي الفئة الأكثر من مجتمع الدراسة. وهذه نتيجة طبيعية تعود لكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية والرئيسية للتعليم في المملكة. بينما (2) منهم بنسبة 15% من إجمالي مجتمع الدراسة وهو الموقع الإلكتروني لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والموقع الإلكتروني التابع لجامعة الملك سعود يتيحان سياسة الخصوصية لهما باللغتين العربية والإنجليزية معاً. وهذا يرجع لكونهم من الجامعات التي تشتمل على تخصصات عدة، منها ما يدرس باللغة العربية، ومنها ما يدرس باللغة الإنجليزية فقط، بالإضافة إلى أنه قد يكون بعض أعضاء هيئة التدريس والطلاب فيها من غير الناطقين باللغة العربية.

المصطلح المستخدم للتعبير عن سياسة الخصوصية:

من خلال تحليل سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية اتضح أن المصطلحات المستخدمة للتعبير عن"بيان الخصوصية" تختلف من موقع لآخر؛ فهناك ما يستخدم مسمى"سياسة الخصوصية"ومنها ما يستخدم مصطلح"سياسة الاستخدام" ومنها ما يستخدم"بيان الخصوصية"، ومنها ما يستخدم" خصوصية"، وغيرها من المصطلحات التي تشير إلى الخصوصية. والجدول (5) يوضح لنا ما يتعلق بهذا الجانب.

الجدول (5)

ما المصطلح المستخدم للتعبير عن سياسة الخصوصية

البيان	التكرار	النسبة %
سياسة الخصوصية	8	%61,5
سياسة الاستخدام	1	%7,6
بيان الخصوصية	1	%7,6
خصوصية	1	%7,6
وثيقة الخصوصية	1	%7,6
نهج الخصوصية	1	%7,6
شروط الاستخدام	0	%0
المجموع	**13**	**%100**

يتضح من الجدول (5) أن 8 من مجتمع الدراسة بنسبة 61,5% من إجمالي مجتمع الدراسة المصطلح الذي يستخدمونه للتعبير عن الخصوصية على الموقع الإلكتروني هو "سياسة الخصوصية" وهم الفئة الأكثر من مجتمع الدراسة، بينما (1) منهم بنسبة 7,6% من إجمالي مجتمع الدراسة المصطلح الذي يستخدمه للتعبير عن الخصوصية هو "سياسة الاستخدام" وهو الموقع الإلكتروني التابع لجامعة الملك سعود. في حين (1) منهم بنسبة 7,6% من إجمالي مجتمع الدراسة المصطلح الذي يستخدمونه للتعبير عن الخصوصية، هو

مصطلح "بيان الخصوصية" وهو الموقع التابع لجامعة الملك خالد في أبها. في حين (1) منهم بنسبة 7,6% من إجمالي مجتمع الدراسة المصطلح الذي يستخدمونه للتعبير عن الخصوصية هو"خصوصية"، "privacy" وهو الموقع التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. والموقع الإلكتروني لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن استخدم مصطلح "وثيقة الخصوصية" للتعبير عن الخصوصية، وجامعة جازان استخدمت مصطلح "نهج الخصوصية" للتعبير عن الخصوصية لموقعها الإلكتروني. وهذا يدل على أن هناك مصطلحات ومسميات عدة قد تستخدم للتعبير عن مصطلح الخصوصية، على الرغم من أن مصطلح "سياسة الخصوصية" هو الأكثر شيوعاً.

الجهة المسؤولة عن وضع سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني

تختلف الجهة المسؤولة عن وضع سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية مجتمع الدراسة، فقد اتضح من تحليل سياسات الخصوصية أن منها ما تعود مسؤولية وضعه لعمادة تقنية المعلومات في الجامعة، ومنها ما يعود لإدارة البوابة الإلكترونية للجامعة التي يتبع لها الموقع الإلكتروني. والجدول (6) يكشف ذلك.

الجدول (6)

ما الجهة المسؤولة عن وضع سياسة الخصوصية للموقع

البيان	التكرار	النسبة %
عمادة تقنية المعلومات	10	%76,9
إدارة البوابة الإلكترونية	3	%23
مدير الموقع الإلكتروني	0	%0
أخرى	0	%0
المجموع	**13**	**%100**

يتضح من الجدول (6) أن 10 مواقع إلكترونية بنسبة 76,9% من إجمالي مجتمع الدراسة الجهة المسؤولة عن وضع سياسة الخصوصية لمواقعهم الإلكترونية هي عمادة تقنية المعلومات، وهذه نتيجة متوقعة كون عمادة تقنية المعلومات غالباً ما تكون هي الجهة المعنية في الجامعات بإنشاء مواقعها الإلكترونية، وإدارة مختلف الوحدات تقنياً بما في ذلك وضع سياسة الخصوصية والاستخدام للموقع الإلكتروني، بينما (3) منهم بنسبة 23% الجهة المسؤولة عن وضع سياسة الخصوصية لمواقعهم الإلكترونية هي إدارة البوابة الإلكترونية.

الجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية:

تبين من خلال تحليل سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية؛ أن جميع سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية اشتملت على العديد من الجوانب وقد تفاوتت فيما بينها فيما يتعلق بالتفصيل في هذه الجوانب كاملة أو بعضها. ومن خلال التحليل رُكز على الجوانب التي جرى تناولها من أكثر من سياسة، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7)

الجوانب التي اشتملت عليها

سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية مجتمع الدراسة

الجوانب	التكرار
ملفات تعريف الارتباط (Cookies)	8
الروابط	4
أمن المعلومات	4
سياسات النشر	4
المعلومات الشخصية	3
إحصائيات زوار البوابة والمواقع التابعة لها	3
التغييرات في الموقع الإلكتروني وإخلاء المسؤولية	3
فتح حساب في البوابة الإلكترونية للجامعة	3
حقوق الملكية الفكرية	3

يكشف الجدول السابق (7) أن أبرز الجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية مجتمع الدراسة هي: ملفات تعريف الارتباط (Cookies)؛ حيث ذكر هذا الجانب في (8) من سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، ثم الروابط، وأمن المعلومات، وسياسات النشر، والمعلومات الخاصة، حيث ذكر كل منها في (4) سياسات خصوصية، ثم يليها إحصائيات زوار البوابة والمواقع التابعة لها، والتغيرات التي تطرأ على الموقع الإلكتروني وإخلاء المسؤولية، وفتح حساب في البوابة الإلكترونية للجامعة، وأخيراً حقوق الملكية الفكرية؛ حيث ذكر كل منها في (3) سياسات للخصوصية.

وكون هذا المحور هو المحور الأهم من محاور الدراسة والهدف الرئيس لها، وهو التعرف على الجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية يجري تناول هذا الجانب بشيء من التفصيل والتحليل والمقارنة- ما أمكن- لأبرز الجوانب التي ركزت عليها سياسات الخصوصية مجتمع الدراسة وتضمنتها، وهي:

1. ملفات تعريف الارتباط (Cookies):

اختلف تعريف ملفات الارتباط من جامعة إلى أخرى، وعموماً تعرفه إحدى سياسات الخصوصية بأنه: "عبارة عن معلومة نصية فقط ينقلها الموقع الإلكتروني إلى القرص الصلب في جهاز الحاسوب الخاص بالمُستخدِم حتى يستطيع الموقع الإلكتروني أن يتعرف هويته، ويستخدم هذا الملف لعدة أغراض فنية فقط، كالتعرف بك عند زيارتك للموقع مرة أخرى، ومتابعة دورتك الحالية في الموقع وتنقلك بين صفحاته" (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2014م).

هذا الوضوح في تحديد المقصود بملفات تعريف الارتباط يجعل المستخدم على بينة بما يترتب على زيارته للموقع. وقد تشارك في هذه التعريف عدة جامعات وبنفس النص تقريباً. وقد يرجع السبب أن بعض الجامعات الجديدة في المناطق أنشأت أصلاً من فروع الجامعات الكبيرة في تلك المناطق وكان من الطبيعي أن تعتمد على تلك الجامعات الكبيرة في كتابة سياسات الخصوصية الخاصة بها.

ويلاحظ أن غالبية الجامعات أشارت إلى أن هدفها ليس استخدام تلك المعلومات لأي أغراض أخرى غير التي ذكرت في التعريف. كما حرصت بعض السياسات إلى تنبيه المستخدم إلى أنه يمكنه إعادة ضبط المتصفح الخاص به ليقوم برفض ملفات تعريف الارتباط،أو سؤاله قبل قبول أي ملف تعريف ارتباط، ولكنه بذلك قد يفقد بعض مزايا الموقع أو خدماته.

من الناحية الأمنية ذكرت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكذلك جامعة جازان أن ملفات الكوكيز المستخدمة من قبل بوابة الجامعة مشفرة مما يجعلها عصية على القراءة بالنسبة لأي جهة خارجية.

ولطمأنة المستخدم تشير السياسة الخاصة بجامعة أبها (2014م) إلى أن استخدام ملفات تتبع المسار(الكوكيز) يعد من الممارسات المعتادة في البوابات والمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ودعمت ذلك بذكر فوائد استخدامها والتي تتمثل فيما يلي:

- تساعد على التنقل في موقعنا.
- تسهيل عمليتي التسجيل والدخول لخدماتنا.
- تخصيص تجربتك على موقعنا.
- تحسين موقعنا عموماً.

وعلى العموم فإن استخدام ملفات تعريف الارتباط هي من الأمور الشائعة في أغلب مواقع الإنترنت وغالباً ليس هناك خطر من قبولها في المواقع الرسمية للجامعات وغيرها من المؤسسات الحكومية، ولكن يجدر بتلك المواقع التصريح بذلك في سياساتها، وهذا ما اتضح جلياً في أكثر سياسات الخصوصية للجامعات السعودية.

2. الروابط:

صرحت سياسات الخصوصية التي تطرقت لجانب الروابط أن بواباتها الإلكترونية والمواقع الإلكترونية التابعة لها تحتوي على العديد من الروابط التي تنقل المتصفح إلى مواقع أخرى غير تابعة للجامعة، وأنها غير مسؤولة عن تلك المواقع، وسياسات الخصوصية التابعة لها، ونصحت المتصفح أن يطلع على سياسة الخصوصية في تلك المواقع قبل الكشف عن معلومات شخصية تدل على صاحبها.

3. أمن المعلومات:

تناولت بعض الجامعات من خلال سياسات الخصوصية الخاصة بها أمن المعلومات حيث صرحت أنها تستخدم أساليب إجرائية وتقنية لأمن المعلومات، فذكرت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أن بوابتها الإلكترونية تستخدم عدداً من برامج الحماية، والتي تميز الدخول المصرح به لشبكة الجامعة، وطلبات الدخول لصفحات الموقع، وتكشف الفيروسات التي تنتقل بين نقاط الشبكة أو من الويب لشبكة الجامعة.ونبهت المتصفح إلى أن بعض من هذه البرامج قد تكشف بعض المعلومات التي تحتويها رزم الشبكة. وزادت على ما سبق سياسة الخصوصية للبوابة الإلكترونية لجامعة الملك خالد بابها (2014م) أنها تطبق إجراءات أمنية مشددة تحدد المحاولات غير المشروعة لتحميل المعلومات أو تغييرها أو التسبب بأي ضرر آخر.

من ناحية أخرى ذكرت جامعة المجمعة (2014م) من خلال سياسة الخصوصية الخاصة بها أنها تتخذ إجراءات وأساليب لحفظ المعلومات الشخصية من الضياع أو السرقة أو الاطلاع غير المصرح، وذلك عن طريق حفظ المعلومات على شكل بيانات مشفرة، وأنها تتعامل مع البيانات كممتلكات لابد من حمايتها من الضياع أو الاطلاع من قبل أشخاص غير مصرح لهم، فيما بينت جامعة الأميرة نورة أهم التدابير المعمول بها في إدارة البوابة لحماية معلومات المتصفح الشخصية وهي:

- الإجراءات والتدابير المشددة لحماية أمن المعلومات والتقنية التي نستخدمها للوقاية من عمليات الاحتيال والدخول غير المصرح به إلى أنظمتنا.
- التحديث المنتظم والدوري لإجراءات وضوابط الحماية التي تفي أو تزيد عن المعايير القياسية.
- تأهيل الموظفين والعاملين بالبوابة وتدريبهم على احترام سرية المعلومات الشخصية لزوار البوابة وزائراتها (جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2014م).

عموماً فإن بعض الجامعات حرصت على جانب أمن

المعلومات وضمنته ضمن سياساتها للخصوصية لطمأنة المتصفح، فيما أهملته بقية الجامعات، وينبغي على بقية الجامعات تناول هذا الجانب وشرحه من خلال سياسات الخصوصية التابعة لها، ليعرف المتصفح ما يمكن أن يكون أثناء زيارته للموقع وما يترتب عليها.

4.سياسات النشر:

اختلف تناول جانب سياسات النشر من جامعة إلى أخرى اختلافاً بسيطاً حسب ما ورد في سياسات الخصوصية التابعة لكل جامعة تضمنت سياسة الخصوصية لديها جانب سياسات النشر، حيث صرحت جامعة القصيم (2014م) أن جميع المواقع الداخلية بالجامعة سواء كانت مواقع أعضاء هيئة التدريس أو مواقع الكليات أو أي وحدات داخلية بالجامعة تخضع لسياسات النشر المعتمدة على موقع الجامعة وتتحمل الجهة كافة المسؤولية عن المحتوى المنشور. وذكرت أن جميع الأفكار والآراء والمحتويات المنشورة على مواقع أعضاء هيئة التدريس تخضع للتحكم الكامل من قبل عضو هيئة التدريس ويتحمل مسؤوليتها كاملة ولا تمثل الجامعة بأي شكل من الإشكال. في حين أن جامعة المجمعة تناولت هذا الجانب بالتفصيل فيه حيث نبهت المتصفحين وذكرت أنه ينبغي استخدام البوابة بما يعود بالفائدة على الجامعة ومنسوبيها وقطاعاتها المختلفة، وبما لا يخل بأي شكل من الأشكال بسمعة الجامعة أو يعرضها للمساءلة القانونية، ووضحت أن جميع المحتويات المنشورة في صفحات البوابة يجب أن تتوافق مع حقوق النشر وسياسة النشر الإلكتروني بالجامعة. وتطرقت إلى جانب المحتوى غير الملائم، وهذا المحتوى حسبما تراه جامعة المجمعة كل ما يمكن أن يشمل على:

- ما يحتوي لهجة نابية أو متهجمة أو عنصرية أو مهددة سواء كان نصاً أو صورة أو فكرة.
- ما هو مخالف لأنظمة الدولة والجامعة أو أعراف المجتمع.
- ما فيه تعرض لخصوصية الآخرين بأي شكل من الأشكال.

وأكدت كذلك على ضرورة مراعاة قواعد اللغة المستخدمة لإنشاء الصفحة أو المادة الإلكترونية والتأكد من سلامتها وخلوها من الأخطاء. وتطرقت كذلك جامعة المجمعة إلى سياسة منتديات الحوار في الجامعة حيث بينت كيفية إنشاء أقسام في المنتدى لجهات معينة، فيجري ذلك عن طريق إرسال خطاب رسمي موجه لمدير إدارة البوابة الإلكترونية متضمناً تفاصيل الأقسام المطلوبة وأسمأها، وإرسال طلب إلكتروني عن طريق قسم الخدمات الإلكترونية داخل موقع إدارة البوابة الإلكترونية. وقد وضعت شروط لاستخدام المنتديات؛ كعدم طرح أي موضوع يبعث على شحناء، أو الاستهزاء بالمذاهب، أو الإساءة لبلد معين أو منطقة بعينها أو جنس أو عرق بعينه، وأن لا تحتوي المواضيع على إساءة لشخص معين وذلك بذكر اسمه أو ما يلمح له أو لها، ولا يحتوي على صور مخلة بالآداب، أو تخدش الحياء العام، أو تخالف الذوق العام، أو غيره مما يدرج نبذه في المجتمع السعودي، وعدم الاستهزاء بأشخاص ومواضيع الآخرين مع الحرص على النقد الهادف والبناء الذي يظهر الأخطاء الموجودة في الموضوع دون التجريح. يمنع وضع إعلانات تجارية أو روابط لمواقع خدمية بأي حال من الأحوال إلا بإذن صريح وواضح من إدارة البوابة الإلكترونية (جامعة المجمعة، 2014م).

وجاءت سياسة الخصوصية لجامعة الملك سعود (2014م) مشابهة لما جاءت به الجامعات الحكومية السعودية في جانب سياسات النشر؛ لكن بإيجاز فلم تفصل فيه؛ حيث ركزت فقط على ضرورة سلامته مما يخل بأي شكل من الإشكال بسمعة الجامعة، وضرورة أن تتوافق جميع المحتويات المنشورة في صفحات البوابة مع حقوق النشر للبوابة الإلكترونية لجامعة الملك سعود.

في حين جاءت جامعة الملك عبد العزيز مفصلة أكثر في هذا الجانب حيث بالإضافة إلى كل ما تطرقت إليه الجامعات حول سياسات النشر والمذكورة سابقاً، الإ إنها فصلت في مسؤولية النشر حيث ذكرت أن الجهات والأشخاص الذين تم إنشاء مواقع لهم يتحملون المسؤولية الكاملة عن محتوى الموقع والملفات وكافة ما ينشر على مواقعهم ضمن الصلاحيات التي منحت لهم بناء على طلبهم وبعد تطبيق سياسات الجامعة في منح المواقع الرسمية. ويعتبر رئيس كل جهة من جهات جامعة الملك عبد العزيز المسؤول الوحيد عن صحة محتوى صفحات موقع الجهة الإلكتروني والقسم الخاص بالجهة في المنتديات، وذلك من خلال الإشراف على المنسق الذي يتولى إضافة كافة المعلومات الخاصة بالجهة وتحديثها، ويجب استخدام المواقع في الأغراض المخصصة لها التي منحت الصلاحيات بناءً عليها، حيث إن هذا الموقع والمنشأ تحت الموقع الرئيس للجامعة يحمل اسم الجامعة. وقد فصلت الجامعة ذلك في سياسة التدوين في مدونات جامعة الملك عبد العزيز حيث وضعت لها سياسة وشروطاً معينة، وهي:

- أن تكون التدوينة غير مخالفة لتعاليم ديننا الحنيف.
- أن لا تكون التدوينة معادية لطائفة أو مثيرة لنعرات بين أفراد المجتمع.
- أن لا تحتوي التدوينة على روابط إعلانية ، روابط

خارجية ، بريداً إلكترونياً خاصاً، مجموعات، رقم الهاتف الجوال.

– لا يسمح بالتهجم أو القذف أو التعرض شتم احد منسوبي الجامعة أو أي شخصية اعتبارية أخرى.

– يجب مراعاة حقوق الكاتب، أي عند كتابة تدوينة منقولة يجب الإشارة لكاتب التدوينة.

– مدونات جامعة الملك عبد العزيز غير مسؤولة عن استرجاع محتوى (ملفات ومقالات) مدونتك عند فقدانه لذا يجب الاحتفاظ بنسخه منها (جامعة الملك عبد العزيز بجدة، 2014م).

وقد بينت لمستخدم الموقع أنه في حال مخالفة هذه السياسة تحذف التدوينة وترسل رسالة تحذيرية، وفي حال كررت المخالفة من نفس العضو تحذف مدونته ويحضر عليه المشاركة.

وهذا التفصيل يعطي صورة كاملة للمتصفح حول التدوين والنشر على موقع الجامعة، وما سيترتب على عدم الالتزام بالتدوين الصحيح أو المخالفة أو محاولة الإساءة. وليس هذا فحسب بل أيضاً تضمنت سياسة الخصوصية لجامعة الملك عبد العزيز سياسة للمنتديات، وبينت القوانين والشروط الخاصة بالنشر؛ حيث وضعت سياسة وشروطاً للتحرير، وحذف المشاركات، حذف العضوية، والأسماء المستعارة، وفصلت فيها. وبينت للمتصفح والمشارك في المنتديات أنه في حالات مخالفة شروط التدوين والنشر تحذف المشاركات، بل قد تحذف العضوية في حال التدوينات المخالفة للشريعة، أو الأمور الأخلاقية، أو تكرار الموضوعات.

أيضاً نبهت على ضرورة أن يكون اسم الأعضاء في المنتديات أسماء حقيقية ولا يسمح باستخدام الأسماء المستعارة، وهذا طلب منطقي حتى يصبح كل شخص مسؤولاً عما يكتب باسمه الصريح فتمنع الإساءات الغير اللائقة تحت أسماء مستعارة. وتعد جامعة الملك عبد العزيز المتفردة بالتفصيل في هذا الجانب من بين بقية الجامعات الحكومية السعودية.

5.المعلومات الشخصية:

اختلف تناول موضوع المعلومات الشخصية من جامعة لأخرى، حيث صرحت جامعة الملك خالد في أبها وطمأنت المتصفحين بأنه يمكن لمتصفح الموقع الدخول وتصفح المعلومات الموجودة على الموقع دون إعطاء معلومات شخصية تكشف عن هويته، وفي حال قدمت معلومات فهي تكون بطريقة طوعية، ومن أجل الحصول على خدمات البوابة، وبينت أنه إذا لزم الأمر فستقوم إدارة تقنية المعلومات بتسجيل معلومات المتصفح الشخصية، وتخزينها على الخادم من أجل تسجيل ومتابعة خدمات الزوار.

هذا في حين أن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن صرحت أنه قد تجمع معلومات شخصية للمستخدمين بطرق متنوعة عند قيامهم بزيارة موقعها الإلكتروني عند التسجيل بالموقع، أو الرد على استقصاء، أو من خلال أنشطة أخرى. وبينت أن الخدمات التي تتوفر على الموقع قد يطلب من المتصفحين التزويد بالاسم، وعنوان البريد الإلكتروني، ورقم الهاتف. وأكدت أنه لا تجمع هذه المعلومات إلا إذا قدمها المتصفحون طوعاً، وأنه بإمكانهم رفض تقديم هذه المعلومات، لكنها بينت أنه يترتب على رفضهم لتقديم المعلومات حرمانهم من استخدام بعض الميزات ذات الصلة بالموقع.

ولطمأنة المتصفح ذكرت أنه لا يجري بيع أو تأجير المعلومات الشخصية الخاصة بالمستخدمين لجهات أخرى، ووضحت صراحة أنه يمكن تشارك المعلومات الديموغرافية المجمعة فقط، والتي لا ترتبط بأي معلومات شخصية للمتصفحين مع جهات أخرى، ولم تحدد هذه الجهات.

واتفقت مع جامعة الملك خالد في أبها، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن فيما ذكرت حول المعلومات الشخصية جامعة الطائف حيث قالت أن البوابة الإلكترونية لجامعة الطائف لا تجمع معلومات عن المتصفحين ما لم يطلبوا الحصول على خدمات إلكترونية. وهذا يعني أنها تجمع معلومات عن المتصفحين، إلا أنها طمأنتهم بشرح ما يتعلق بهذا الجانب وكيف أنه تجري حماية معلوماتهم الشخصية في حال قدمه المتصفحون للحصول على خدمات معينة، حيث ذكرت أنه يجري التالي:

– تكون معلوماتك الشخصية متاحة فقط للقائمين على بوابتنا الذين يحتاجون إلى معرفة تلك المعلومات.

– لن تكون معلوماتك الشخصية متاحة للاطلاع العام دون موافقتك، وإن المعلومات الشخصية لمستخدمي البوابة لن يجري تبادلها أو بيعها أو نقلها إلى أي طرف دون موافقتك المسبقة (جامعة الطائف، 2014م).

6. إحصائيات زوار البوابة والمواقع التابعة لها:

تطرقت بعض من الجامعات من خلال سياسات الخصوصية لمواقعها الإلكترونية إلى إحصائيات زوار البوابة والمواقع التابعة لها حيث ذكرت جامعة الإمام أنها تجمع وتخزن معلومات على نحو دوري من مستخدمي الموقع بهدف إعداد إحصائيات عن زوار الموقع. وبينت جامعة الطائف أن البوابة الإلكترونية تقوم بعمل إحصائيات مختصرة لجعل البوابة أكثر فائدة من خلال معرفة أكثر الصفحات زيارة وأقلها أهمية. وصرحت جامعة المجمعة بأنها تقوم بعمل إحصائيات من

خلال جمع بعض المعلومات عن المستخدمين.وهذا قد يكون مبرراً لقيام بعض المواقع الإلكترونية بجمع معلومات عن الزائرين.

7. التغييرات في الموقع الإلكتروني وإخلاء المسؤولية:

تعرضت بعض الجامعات من خلال سياساتها للخصوصية للتغييرات التي قد تحدث في الموقع الإلكتروني وإخلاء المسؤولية فيما يتعلق بهذا الجانب والجامعات التي تناولت هذا الجانب في سياساتها للخصوصية هي جامعة الملك عبد العزيز. حيث صرحت بأن الجامعة تحتفظ بالحق في تغيير المعلومات الواردة في الموقع الإلكتروني في أي وقت ودون سابق إنذار. وهذا فيه إخلاء صريح للمسؤولية فيما يتعلق بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في الموقع مما قد يدفع المتصفح إلى ضرورة الاحتفاظ بنسخ من الأعمال والمواد التي يضعها على موقع الجامعة تحسبا لمثل هذه المواقف الطارئة. والملاحظ أن جامعة القصيم، وجامعة المجمعة اتفقتا في هذا الجانب تماما مع ما صرحت به جامعة الملك عبد العزيز، وجميعها تخلي مسؤوليتها، ولا تقدم ضماناً بخصوص عدم وجود فيروسات أو عيوب في المواد الواردة في الموقع الإلكتروني. وهذا التصريح يجعل المتصفح أكثر حذراً عند تصفح الموقع وتنزيل الملفات من الموقع الإلكتروني لإمكانية احتوائها على فيروسات ونحوه.

8. فتح حساب في البوابة الإلكترونية للجامعة:

يعد مجال فتح حساب في البوابة الإلكترونية من الجوانب التي حرصت على ذكرها بعض سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية. وجميع الجامعات التي أشارت لهذا الجانب ذكرت أنه يمكن لمستخدم البوابة الوصول إلى قواعد المعلومات أو الخدمات التي توفرها بعد استلامه اسم المستخدم وكلمة المرور من إدارة البوابة، أو من خلال التسجيل في البوابة، وبينت للمتصفح أنه يمكنه التعديل في حسابه متى شاء.

9. حقوق الملكية الفكرية:

تعرض عدد قليل فقط من سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية من خلال بيان الخصوصية الخاص بها إلى جانب حقوق الملكية الفكرية فيما أغفلته بقية السياسات وهذه السياسات هي سياسات الخصوصية للموقع الإلكتروني لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وسياسة الخصوصية التابعة للموقع الإلكتروني لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وسياسة الخصوصية لجامعة المجمعة. وجميع السياسات الثلاث أكدت ضرورة الالتزام بحقوق الملكية الفكرية والنشر لجميع الصور والشعارات والنصوص التي ترفع إلى الموقع الإلكتروني. وجاء تصريح سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في هذا الجانب متشابهاً تماما لتصريح سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني لجامعة المجمعة، حيث صرح كل منهما بضرورة الحصول على تصريح خطي من الجامعة لأي استخدام عام للمواد المنشورة في موقع الجامعة، عدا ما يسمح به قانون حماية الملكية الفكرية السعودي، وضرورة الإشارة المرجعية عند الرجوع أو الاستخدام لأي مادة منشورة في مواقعهم الإلكترونية، وهذه نقطة ايجابية تحسب للجامعات؛ حيث لم تغفل هذا الجانب لأهميته في إثبات الحقوق الفكرية والمحافظة عليها.

عموماً ومن خلال التحليل لسياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية في الجامعات الحكومية السعودية البالغ عددها (13) سياسة خصوصية؛ ظهر أن هناك تشابهاً إلى حد ما في بعض الجوانب التي ركزت عليها، بل إن بعضها بينها تشابه من حيث الجوانب التي تطرقت إليها، والتي أكدت عليها. حيث اتضح أن ثلاثاً من سياسات الخصوصية متطابقة تماماً في بيان الخصوصية الذي أوردته وهذه السياسات هي سياسة الخصوصية التابعة للموقع الإلكتروني لجامعة طيبة، وجامعة الملك سلمان بالخرج، وجامعة شقراء. وجاء بيان الخصوصية الخاص بهذه السياسات الثلاث مختصراً ومركزاً جداً ولم يفصل في الجوانب والنقاط التي تناولها فاكتفى بإشارات بسيطة لأبرز الأمور حيث أشارت البيانات الثلاثة في بدايتها أن سياسة الخصوصية الموضحة على الموقع الإلكتروني جزء من شروط استخدام الموقع الإلكتروني، وأنه لا تجمع معلومات شخصية عن المتصفح إلا إذا اختار المتصفح ذلك وبمعرفته لتقديم هذه المعلومات، وأن الجامعة من خلال موقعها الإلكتروني لها الحق في إجراء تعديل على سياسة الخصوصية دون تقديم إخطار بذلك. كما أنها أشارت أن الموقع الإلكتروني يتبع سياسة أمن صارمة وأنه لا يحق لأي شخص بالاطلاع على معلومات المتصفحين، إلا الموظفين المخولين بذلك وقد تم أخذ تعهد عليهم بذلك. وجميع هذه الجامعات الثلاث من الجامعات حديثة النشأة والتي نشأت تقريباً في وقت واحد، وهذا قد يكون السبب في تشابه سياساتها للخصوصية.

هذا في حين أن هناك بعض سياسات الخصوصية كانت مطولة جداً، منها سياسة الخصوصية التابعة للموقع الإلكتروني لجامعة المجمعة، وسياسة الخصوصية التابعة للموقع الإلكتروني لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، حيث تميزتا بالتفصيل في الجوانب التي تطرقت إليها، فقد ركزت سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني لجامعة الملك عبد العزيز على

الجوانب المتعلقة بالنشر والتدوين وحقوق الملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بها، والمنتديات التابعة للجامعة وأهدافها، والتحرير والمشاركات والعضوية وحذفها. أما القضايا الأخرى التي تناولتها سياسات الخصوصية في المواقع الأخرى فلم تتطرق لها، كأمن المعلومات، وملفات الارتباط، والروابط وغيرها من الجوانب.

جمع معلومات عن المتصفحين:

اتضح من خلال تحليل سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية أن بعض هذه المواقع تقوم بجمع بعض المعلومات عن المتصفحين أثناء زيارتهم لمواقعها الإلكترونية. والجدول (8) يكشف لنا ما يتعلق بهذا الجانب.

الجدول (8)

هل الموقع الإلكتروني يجمع معلومات عن المتصفحين

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	8	%61
لا	3	%23
لم تبين	2	%15
المجموع	**13**	**%100**

يتضح من الجدول (8) أن 8 من سياسات الخصوصية بنسبة 60% من إجمالي مجتمع الدراسة صرحت بأن موقعهم الإلكتروني يجمع معلومات عن المتصفحين، وقد تكون في الغالب معلومات عامة فنية، وليست معلومات شخصية كالاسم أو العنوان، أو رقم الهاتف، أو عنوان البريد الإلكتروني. في مقابل 3 منهم بنسبة 23% من إجمالي مجتمع الدراسة من خلال سياساتهم للخصوصية ذكروا أن موقعهم الإلكتروني لا يحتفظ بمعلومات عن المتصفحين إلا في بعض الأحيان، وذلك في حال ما إذا طلب المتصفح خدمة إلكترونية من الموقع، ويكون هذا بهدف تلبية طلبه في الخدمة. هذا في حين أن 2 من سياسات الخصوصية مجتمع الدراسة لم تشر في بيان الخصوصية الخاص بها إلى هذا الجانب أبداً. وهذه السياسات هي سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني لجامعة الملك عبد العزيز، سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني لجامعة الملك سعود.

نوع المعلومات التي يجمعها الموقع الإلكتروني عن المتصفحين:

اتضح من خلال تحليل سياسات الخصوصية لمجتمع الدراسة أن البعض من سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية صرحت بانها تجمع بعض المعلومات عن المتصفحين أثناء زيارتهم لها، والجدول (9) يوضح نوع المعلومات التي يجري جمعها عن المتصفحين.

الجدول (9)

نوع المعلومات التي يجمعها الموقع الإلكتروني عن المتصفحين

البيان	التكرار
عنوان بروتوكول الإنترنتIP	7
الصفحات التي تم زيارتها	5
تاريخ ووقت التصفح	4
نوع المتصفح ولغته	4
استراتيجيات البحث المستخدمة	2
المعلومات الشخصية (الاسم، العنوان، البريد)	1
الوثائق التي تم تنزيلها	1

يبين لنا الجدول (9) نوع المعلومات التي يجري جمعها والاحتفاظ بها عن المتصفحين والزائرين للمواقع الإلكترونية مجتمع الدراسة؛ حيث ظهر من خلال التحليل لسياسات الخصوصية لهذه المواقع أن هذه المعلومات هي: عنوان بروتوكول الإنترنت IP فظهر ذلك واضحاً، وأفادت به 7 من المواقع الإلكترونية التي ذكرت أنها تحتفظ بمعلومات عن المتصفحين، ثم معلومات عن الصفحات التي يجري الدخول عليها فاتضح ذلك من خلال التحليل في 5 من سياسات الخصوصية لمجتمع الدراسة. ثم معلومات عن تاريخ ووقت التصفح، ونوع المتصفح ولغته حيث صرحت بها 4 من سياسات الخصوصية. ثم استراتيجيات البحث المستخدمة حيث ظهر ذلك في 2 من سياسات الخصوصية. وتساوت التكرارات لمرة واحدة فقط لبقية المعلومات الموضوعة في الجدول (9)، وهي المعلومات الشخصية والوثائق التي تم تنزيلها.

دوافع جمع وحفظ المعلومات عن المتصفحين:

حرصت جميع المواقع الإلكترونية التي ذكرت أنها تجمع معلومات عن المتصفحين من خلال سياساتها للخصوصية على أن تذكر الدافع وراء جمع المعلومات عن المتصفحين. والجدول (10) يبين لنا ما يتعلق بهذا الشأن.

الجدول (10)

الدوافع والأسباب لحفظ المعلومات عن المتصفحين

البيان	التكرار
تحسين الخدمات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية وتطويرها	5
مساعدة على تشخيص المشكلات في السير فر الخاص بالموقع الإلكتروني	2
إجراء الإحصائيات حول استخدام الموقع الإلكتروني	2
أغراض علمية وبحثية	2
تحسين وتطوير وإدارة البوابة على نحو أفضل	1
أغراض فنية وحماية الشبكة	1

في الجدول (10) يتبين لنا أن ابرز الدوافع وراء جمع المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية معلومات عن المتصفحين هو تحسين الخدمات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية وتطويرها، حيث صرح بذلك 5 من سياسات الخصوصية مجتمع الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة دسوقي عام 2009م والتي تقول إن من الأسباب التي تدفع محركات البحث لحفظ معلومات عن المتصفحين هي تشغيل وتطوير المواقع والخدمات والمنتجات والعروض التي يوفرها المحرك. ثم لمساعدة على تشخيص المشكلات في السيرفر الخاص بالموقع الإلكتروني، ولإجراء الإحصائيات حول استخدام الموقع الإلكتروني، ولأغراض علمية وبحثية حيث صرح بذلك 2 من سياسات الخصوصية مجتمع الدراسة لكل دافع. في حين تساوت التكرارات لمرة واحدة فقط لدافع تحسين وتطوير وإدارة البوابة نحو أفضل، ولأغراض فنية وحماية الشبكة.

طلب الموافقة من المتصفح قبل جمع المعلومات الخاصة به:

تضمنت قائمة المراجعة سؤالاً عن: هل تطلب المواقع الإلكترونية الموافقة من المتصفحين قبل جمع معلوماتهم في حال كان يجري ذلك؟ والجدول (11) يبين ذلك.

الجدول (11)

طلب الموافقة

من متصفح الموقع قبل جمع المعلومات الخاصة به

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	0	%0
لا	7	%100
المجموع	**7**	**%100**

يتضح من الجدول (11) أن جميع مجتمع الدراسة الذي أجاب أنه يجري جمع معلومات عن المتصفحين والبالغ عددهم 8 بنسبة بلغت 100% لا يطلبون الموافقة من المتصفحين قبل جمع معلومات عنهم، إلا أنهم صرحوا من خلال بيان سياسة الخصوصية أنه لا يمكن جمع المعلومات بدون علم المتصفح، ففي حال رغب في الحصول على بعض الخدمات والتي تتطلب تسجيل بعض البيانات كالاسم، والعنوان وغيرها؛ فإن ذلك يكون باختياره، لأن هذه المعلومات ستحفظ بغرض تلبية طلبه.

مراجعة وتحديث سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية:

سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية يفترض أن تحدث باستمرار وتتغير وتتبدل؛ وفقاً للتغيرات التي تطرأ على المواقع الإلكترونية، وطبيعة الخدمات التي تقدم من خلالها. ويبين الجدول (12) يبين ما أوردته سياسات الخصوصية مجتمع الدراسة بهذا الخصوص.

الجدول (12)

هل يتم مراجعة وتحديث سياسة الخصوصية للموقع الإلكتروني

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	3	%23
لا	0	%0
لم تبين	10	%76.9
المجموع	**13**	**%100**

يتضح من الجدول (12) أن 10 من مجتمع الدراسة بنسبة 76.9% من إجمالي مجتمع الدراسة لم يبينوا ما إذا كان هناك مراجعة وتحديث لسياسة الخصوصية لمواقعهم الإلكترونية حيث لا يوجد ما يشير إلى هذا في سياسة الخصوصية الخاصة بها، وهم الفئة الأكثر من مجتمع الدراسة، إذ لم يتضح ذلك خلال تحليل سياسات الخصوصية لهم. في حين أن 3 منهم بنسبة 23% من إجمالي مجتمع الدراسة صرحوا بأنه

تجري مراجعة وتحديث سياسة الخصوصية لمواقعهم الإلكترونية، ولكن لم يفصلوا حول هذا الأمر أو يشيروا إلى تواريخ محددة وأوقات معينة للتحديث.

النتائج والتوصيات

خرجت الدراسة الحالية بمجموعة من النتائج من أهمها:

1. كشفت الدراسة أن نسبة 52% فقط من إجمالي المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية البالغ عددها (25) جامعة توفر سياسة الخصوصية عليها، مقابل نسبة 36% من المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية لا توفر سياسة للخصوصية؛ إذ لا تزال تحت الإنشاء.

2. أوضحت الدراسة أن ما نسبته 84.6 % من المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية إجمالي مجتمع الدراسة تتوفر بها سياسة الخصوصية على الموقع بوضوح، وبنسبة 23% أيضاً من إجمالي مجتمع الدراسة لا تتوفر سياسة الخصوصية على الموقع بوضوح، ثم نسبة 7.6% من إجمالي مجتمع الدراسة سياسة الخصوصية تتوفر إلى حد ما على الموقع بوضوح.

3. بينت النتائج أن جميع المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية سياسة الخصوصية فيها مكتوبة بوضوح بنسبة بلغت 100%.

4. أظهرت الدراسة أن نسبة 84.6% من إجمالي مجتمع الدراسة أن اللغة التي تتاح بها سياسة الخصوصية هي اللغة العربية، يليها بنسبة 15% من إجمالي مجتمع الدراسة يتيح سياسة الخصوصية له باللغتين العربية والإنجليزية معاً.

5. كشفت الدراسة بنسبة 61.5 % أن المصطلح الأكثر استخداماً للتعبير عن الخصوصية على المواقع الإلكترونية هو مصطلح "سياسة الخصوصية".

6. اتضح أن أغلب مجتمع الدراسة بنسبة 79.9% كانت الجهة المسؤولة عن وضع سياسة الخصوصية لمواقعهم الإلكترونية هي عمادة تقنية المعلومات، يليه بنسبة 23% إدارة البوابة الإلكترونية.

7. بينت النتائج أن أبرز الجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية هي: ملفات تعريف الارتباط (Cookies) حيث اشتملت عليه (8) سياسات للخصوصية من إجمالي مجتمع الدراسة، ثم الروابط، وأمن المعلومات، وسياسات النشر، والمعلومات الخاصة حيث اشتمل على كل منها في (4) سياسات خصوصية، ثم يليها إحصائيات زوار البوابة والمواقع التابعة لها، والتغيرات التي تطرأ على الموقع الإلكتروني وإخلاء المسؤولية، وفتح حساب في البوابة الإلكترونية للجامعة، وأخيراً حقوق الملكية الفكرية حيث ذكر كل منها في (3) سياسات للخصوصية.

8. تبين أن ما نسبته 61% من إجمالي مجتمع الدراسة موقعهم الإلكتروني يجمع معلومات عن المتصفحين، وما نسبته 23% من إجمالي مجتمع الدراسة موقعهم الإلكتروني لا يجمع معلومات عن المتصفحين، وما نسبته 15% لم تبين ما إذا كانت تجمع معلومات عن المتصفحين أم لا.

9. اتضح من الدراسة أن أكثر المعلومات التي يحتفظ بها عن المتصفحين والزائرين للمواقع الإلكترونية موضوع الدراسة هي معلومات عنوان بروتوكولا الإنترنت IP؛ حيث صرح بهذا (7) من سياسات الخصوصية التي ذكرت أنها تجمع معلومات عن المتصفحين، ثم الصفحات التي يتم زيارتها؛ حيث صرح بهذا (5) من سياسات الخصوصية التي ذكرت أنها تجمع معلومات عن المتصفحين، وتاريخ ووقت الزيارة، يليها تاريخ ووقت التصفح، ونوع المتصفح؛ حيث ذكر هذا في (4) من سياسات الخصوصية التي صرحت بانها تجمع معلومات عن المتصفحين.

10. ذكرت المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية التي تجمع معلومات عن المتصفحين أن أبرز الدوافع لجمع معلومات عن المتصفحين هو: تحسين الخدمات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية وتطويرها؛ حيث ذكرت ذلك (5) من سياسات الخصوصية التي صرحت بانها تجمع معلومات عن المتصفحين.

11. كشفت الدراسة بنسبة بلغت 100% أن جميع مجتمع الدراسة الذين أفادوا أنهم يجمعون معلومات عن المتصفحين لا يطلبون الموافقة من المتصفح قبل جمع معلومات عنه.

12. الغالبية العظمى من مجتمع الدراسة بنسبة 76.9% لم يبينوا ما إذا كانوا يحدثون بيان الخصوصية الخاص بهم أم لا ولم يشيروا إلى هذا في بيان الخصوصية الخاص بهم، في حين أن ما نسبته 23% فقط من إجمالي مجتمع الدراسة بينوا أنه يجري مراجعة وتحديث سياسة الخصوصية لمواقعهم الإلكترونية.

التوصيات:

في ضوء ما سبق تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة اهتمام الجامعات السعودية بمواقعها الإلكترونية عموماً، ووضع سياسات الخصوصية عليها على نحو خاص وواضح.

– يجب على بقية الجامعات الحكومية السعودية التي لم توفر سياسات الخصوصية الخاصة بها على مواقعها الإلكترونية؛ توفيرها في أقرب وقت ممكن، لأهميتها لكل من المستخدم والجامعة نفسها.

– ينبغي مراجعة وتحديث سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية باستمرار، والإشارة إلى ذلك في البيان الخاص بالخصوصية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (2014م). سياسة الخصوصية. متاح في https://www.imamu.edu.sa/Pages/Privacy.aspx اطلع عليه بتاريخ 2014/11/8م.

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (2014م). وثيقة الخصوصية. متاح في http://www.pnu.edu.sa/arr/Pages/default.aspx. اطلع عليه بتاريخ 2014/11/8م.

جامعة الطائف (2013م). سياسة الخصوصية. متاح على http://www.tu.edu.sa pages/default. استرجع بتاريخ 8 /2014/11م.

جامعة القصيم (2014م). سياسة الخصوصية. متاح على الرابط http://www.qu.edu.sa/. استرجع بتاريخ 2014/11/8م.

جامعة المجمعة (2014م). سياسة الخصوصية. متاح في http://mu.edu.sa/ar. اطلع عليه بتاريخ 2014/11/8م.

جامعة الملك خالد بابها (2014م). بيان الخصوصية. متاح في http://www.kku.edu.sa اطلع عليه في تاريخ 2014/11/8م.

جامعة الملك سعود (2014م). سياسة الاستخدام. متاح على الرابط http://ksu.edu.sa/ar/terms. استرجع بتاريخ 2014/11/8م.

جامعة الملك عبد العزيز (2014م). سياسة الخصوصية. متاح على الرابط التالي http://www.kau.edu.sa.home.aspx. اطلع بتاريخ 2014/11/10م.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (2014م). الخصوصية. متاح في http://www.kfupm.edu.sa/SitePages/ar/privacypolicy.aspx اطلع عليه بتاريخ 2014/11/8م.

جبريل العريشي، منى الغانم. (2011م). تقييم بوابات الجامعات السعودية المتاحة على الإنترنت في ضوء المعايير الدولية. مجلة دراسات المعلومات، 10، 11–84.

فايزة دسوقي. (2009م). سياسة الخصوصية في محركات البحث:دراسة تحليلية مقارنة. مجلة دراسات المعلومات، 5، 49– 80.

المراجع الأجنبية

Al homod, S. and Shafi, M. (2012). Privacy Policy in E Government Websites: A Case Study of Saudi Arabia. Computer and Information Science, l. 5, P: 88-93.

Carlos, J. and Colin. P. (2004). Privacy Policies as Decision-Making Tools: An Evaluation of Online Privacy Notices. CHI '04 Proceedings of the SIGCHI conference on Human factors in computing systems. New York.

Donald R Moscato; Shoshana Altschuller; Eric D Moscato (2013).

Gandon.N. Sadeh. (2004). Semantic Web Technologies to Reconcile Privacy and Context Awareness.

M Al-Jamal, E Abu-Shanab (2015). Privacy Policy of E-Government Websites and the Effect on Users' Privacy The 7th International Conference on Information Technology, 338-344.

Martino, Lorenzo D. Savla, Pratik. (2012). Content Analysis of Privacy Policies for Health Social Networks. International Symposium on Policies for Distributed Systems and Networks.1-8.

Mary, J. Culnan. (2000). Protecting privacy online: Is self-regulation working?. Journal of Public Policy and Marketing; 19, 1; pg. 20-26.

Privacy Policies on Global Banks' Websites: Does Culture Matter?.

R. Anderson. (1996). A security policy model for clinical information systems. In IEEE Symposium on Research in Security and Privacy. IEEE Computer Society. 30–43.

Schuele, Karen. (2005). Privacy Policy Statements on Municipal Websites. The Journal of Government Financial Management, 54, (2), P: 20-29.

singh, I, R. Sumeeth, Miller. J. (2011). Are online Privacy Policies readable? International Journal of Information Security and Privacy, 4,1, P: 93-116.

Techpedia. (n.d). What does Privacy policy Mean?. Retrieved August12,2013,fromhttp://www.techopedia.com/definition/23679/privacy-policy.

Whatls.com. (n.d). Privacy Policy. Retrieved August 12, 2013, from http://whatis.techtarget.com/definition/privacy-policy.

Communications of the IIMA.13.4.

Business Dictionary. (n.d). Privacy Policy. Retrieved August 10,2013,fromhttp://www.businessdictionary.com/definition/privacy policy.html.

Privacy Policy of Saudi Arabia Public Universities' Websites An Analytical Study

Maha D. Alkhathami *

ABSTRACT

This study addressed the privacy policies of websites of government universities Saudi Arabia, in terms of knowledge of their availability on the websites, as well as aspects that focused on them, where they were analyzed, and then compare. The analytical method used, and the checklist as a tool to gather information about the study, and the study has come out with many of the results, including:

- The results showed that only 52% of total government websites for Saudi universities of (25) University offers privacy policy, as opposed to 36% of the websites of government universities Saudi Arabia does not have to have a policy of privacy to their websites.
- The results showed that the most prominent aspects included in the privacy policies of websites of government universities Arabia is: Cookies (Cookies), where it contains (8) the privacy of the total study population policies, then the links, and information security, and publication policies, and information on where included all of them in (4) privacy policies. Followed by the visitor statistics and affiliate sites the gate, and changes on the website disclaimers, and open an account in the electronic gate of the University and, finally, intellectual property rights, where each of them mentioned in (3) policies for privacy

The research recommends Saudi public universities to give due care to developing web portals, allowing and updating privacy policies in there portals.

Keywords: Censorship on the Internet, Privacy Policy, Saudi Universities, Use the Information, Websites, Terms of Use.

* Department of Information Management, College of Computer and Information Sciences, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU). Kingdom of Saudia Arabia. Received on 13/07/2015 and Accepted for Publication on 10/04/2016.